معلومات عن النشاط العلمي خارج الجامعة:

عنوان المداخلة: واقع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

الاسم واللقب: د. لقوي سعيدة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

النشاط: الملتقى الوطني حول ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر

تاريخ الملتقى: 15 أكتوبر 2025

الجهة المنظمة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة.

الملخص: يعتبر اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي متطور يقوم على إنتاج ونشر وتداول واستخدام المعرفة باعتبارها مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، مركزا في ذلك على القدرات المعرفية البشرية .لذا فإن مواجهة التحديات التي يفرضها هذا الاقتصاد، لا يقوم إلا بوجود مؤسسات للتعليم العالي قادرة على إنتاج يد عاملة تستطيع التأقلم مع التغيير، ومستوعبة لمختلف التقنيات والمهارات، وقادرة على الإبداع في مواقع العمل، هذا الدور الجديد لمؤسسات التعليم العالي يستوجب عليها إعادة اختراع نفسها، وذلك من خلال تمكين الأساتذة والطلبة في صناعة القرار، واعتماد مدخل التوجه بالعميل بدلا من البيروقراطية ومحاولة الوصول إلى الجودة.

Abstract : A knowledge economy is an evolving economic pattern based on the production, dissemination, circulation and use of knowledge as a component Essential in the production process, focusing on human cognitive abilities. So face the challenges it poses. This economy is based only on institutions of higher education capable of producing a labor force that can adapt to change.

And absorbing the various techniques and skills, capable of creativity in the workplace, this new role of education institutions Higher requires it to reinvent itself, through the empowerment of professors and students in decision-making, and adoption Entrance orientation to the customer rather than bureaucracy and try to reach quality.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر ECOFIMA
الملتقى الوطني حول:
ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر:
يومي 15 أكتوبر 2025
مداخلة بعنوان:

واقع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

د. لقوي سعيدة *	أ.د بورنان مصطفى
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة	جامعة عمار ثليجي – الأغواط
legoui.saida@univ-emir.dz	m.bourennane@lagh-univ.dz

الملخص:

يعتبر اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي متطور يقوم على إنتاج ونشر وتداول واستخدام المعرفة باعتبارها مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، مركزا في ذلك على القدرات المعرفية البشرية. لذا فإن مواجهة التحديات التي يفرضها هذا الاقتصاد، لا يقوم إلا بوجود مؤسسات للتعليم العالي قادرة على إنتاج يد عاملة تستطيع التأقلم مع التغيير، ومستوعبة لمختلف التقنيات والمهارات، وقادرة على الإبداع في مواقع العمل، هذا الدور الجديد لمؤسسات التعليم العالي يستوجب عليها إعادة اختراع نفسها، وذلك من خلال تمكين الأساتذة والطلبة في صناعة القرار، واعتماد مدخل التوجه بالعميل بدلا من البيروقراطية ومحاولة الوصول إلى الجودة.

Abstract

A knowledge economy is an evolving economic pattern based on the production, dissemination, circulation and use of knowledge as a component Essential in the production process, focusing on human cognitive abilities. So face the challenges it poses. This economy is based only on institutions of higher education capable of producing a labor force that can adapt to change.

And absorbing the various techniques and skills, capable of creativity in the workplace, this new role of education institutions Higher requires it to reinvent itself, through the empowerment of professors and students in decision-making, and adoption Entrance orientation to the customer rather than bureaucracy and try to reach quality.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

لقد أصبحت المعرفة محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة. ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة والتعليم بشتى أنواعه وأشكاله أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً.

والاقتصاد المعرفي هو مبدئياً الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك. ومن هذا المنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة. وفي العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضاً، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً.

وفي الجزائر فإن قطاع التعليم العالي يحظى بأهمية بالغة تنبع من الدور الذي يقوم به هذا القطاع في عملية التنمية بمفهومها الشامل، لكافة القطاعات والخدمات الإنسانية والاجتماعية، ولاسيما أن هذا القطاع قد تطور بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من حيث المحتوى والمضمون والبرامج وأنماط التعليم والتعلم التي تحكم النوع والكم من خلال نظام L.M.D، كما يعد قوة دافعة نحو الإصلاح والتحديث وتخريج أجيال على سويةٍ عاليةٍ من العلم والمعرفة، كان لا بد من تبني سياسات وبرامج تتوافق مع أحدث المعايير والممارسات الدولية، لتعزيز تنافسية القطاع في المنطقة والعالم من أجل إحداث النقلة النوعية المنشودة

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح السؤال التالي:

ما هو واقع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة ؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الدعائم التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة؟
- ما علاقة مؤسسات التعليم العالي باقتصاد المعرفة؟
- ما هو واقع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في ظل التنافس المعرفي؟

الهدف من البحث:

إضافة إلى الإجابة عن إشكالية البحث، يهدف البحث أيضا إلى:

- توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة؛
- إبراز الدعائم التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة؛
- إبراز واقع التعليم العالي في الجزائر، وتقديم حلول للنهوض بالتعليم العالي بالجزائر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كون أن لاقتصاد المعرفة أهمية بالغة في الجزائر كونه يتوجه بشكل مباشر نحو أساس التنمية، من خلال توجيه العناية بالأصول المعرفية الوطنية وصقلها وتنميتها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد والعملية الانتاجية، مما يسمح بالخروج من دائرة التخلف والتبعية، وتحقيق حياة أفضل للمجتمع.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والتعاريف، إضافة إلى المنهج التحليلي عند عرض واقع مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية اقتصاد المعرفة ودعائمه

المحور الثاني: حتمية مواكبة مؤسسات التعليم العالي لاقتصاد المعرفة

المحور الثالث: واقع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ظل التنافس المعرفي

I. ماهية اقتصاد المعرفة ودعائمه

يشهد العالم في الوقت الراهن، تنامي مضطرد في المعرفة والمعلومات، أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سمات الحياة في العصر الحالي. وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى بروز دور المعرفة بشكل جلي، بحيث أصبحت المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية، وفي دفع عجلة التقدم والتطور في جميع المجالات والميادين.

1. علاقة المعرفة بالاقتصاد:

نعيش في أيامنا هذه غمار عملية تحويل عميق ومتصل، وكانت القوة الدافعة لعملية التغيير هذه هي التجديدات والتحولات التي طرأت على مصادر القوة والثروة في المجتمع، والشيء اليقين هو أن التغير التكنولوجي والمعرفة قد صاحبتا الإنسان منذ وجوده على سطح المعمورة، غير أن عملية التغيير هذه قد تسارعت خلال العقدين الأخيرين من الزمن على نحو غير مسبوق، وترتب عنها تحولات حذرية في ظروف الحياة الاجتماعية.

إن العلاقة التي تربط بين المعرفة هي علاقة أزلية، وجدت منذ ممارسة الإنسان لنشاطاته البدائية كالصيد والزراعة، فالمعرفة كخاصية باطنية يمتلكها الإنسان كان لها دور بارز في العملية الاقتصادية، حيث نجد أن **آدم سميث** يشيد في كتاباته بالإسهامات التي يقدمها المختصون في العملية الانتاجية من خلال إدماجهم واستخدامهم لمختلف المعارف الاقتصادية المفيدة، كما يؤكد **فريديريك ليست** على أهمية البنى التحتية والمؤسسات التعليمية في إعداد وتأهيل القوى التشغيلية من خلال خلق ونشر المعرفة، ويصف **جوزيف شومبيتر** الإبداع على أنه الدافع الرئيسي للديناميكية الاقتصادية، وطريقة العمل المثلى التي تحدث عنها تايلور منذ أكثر من قرن لم تكن سوى نمط من المعرفة الإدارية التي تساهم في تحسين كفاءة العمل. [1]

2. مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الافتراضي، والإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة...وغيرها. وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة.

ومن بين التعريفات التي أعطيت لاقتصاد المعرفة نجد المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفت اقتصاد المعرفة" انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيلا لثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة. [2]

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى بأن الاقتصاد المعرفي هو" نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي اقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية". [3]

وكتعريف شامل لاقتصاد المعرفة هو امتداد طبيعي للتغير التكنولوجي الذي يشهده العالم، وهو نقطة انطلاق حديدة يتميز بالعوائد الانتاجية غير المتناهية، والنمو السريع غير التضخمي، وهو الاقتصاد الذي يلعب فيه تحقيق واستثمار المعرفة دورا أساسيا في خلق الثروة. حيث نجد في الاقتصاد المعرفي أن تقنية المعلومات ورأس المال الفكري هما القوة المحركة للاقتصاد هذا النوع من الاقتصاد سيجعل المهن اليوم وفى المستقبل مرتبطة بشكل معقد بتقنيات
المعلومات والاتصالات بشكل مباشر.

3. خصائص اقتصاد المعرفة:

يختلف اقتصاد المعرفة عن غيره من الاقتصادات التقليدية (الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي)، بجملة من المميزات والخصائص، نوجزها في النقاط التالية:

1.3 تزايد أهمية المعرفة: إن أهمية خاصية يتميز بها اقتصاد المعرفة، هي الدور الفعال الذي تلعبه المعرفة في العملية الانتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة، وتأثيرها الكبير على الخبرات والقدرة على التعلم والتنظيم والابتكار في كامل المنظومة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الكثافة المعرفية للمنتجات، وكذا تطوير منتجات ذكية. [4]

2.3 وفرة المعرفة: أي أنه اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن زيادتها باستمرار عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة، وهذا من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا. [5]

3.3 تزايد تسليع المعرفة: إن أهم ما يميز الوقت الحالي وما أحدثته الثورة التكنولوجية هو الانتقال المتزايد للنشاط الاقتصادي من تركيز على انتاج سلع إلى تقديم خدمات، فنجد في دول أمريكا الشمالية أن ما يزيد عن 70 % من اليد العاملة تشتغل في القطاع الخدماتي، كما أنه يوجد توسعا كبيرا في أنشطة صناعة المعلومات مثل صناعة البرمجيات والخدمات المعرفية كالنظم الخبيرة والاستشارات ... إلخ. [6]

4.3 الحاجة إلى التعليم المستمر: أصبحت مواصلة التكوين عاملا حاسما في ميدان العمل، فاقتصاد المعرفة يمنح مكانة مركزية لنظم التعليم والتدريب المستمرين كي تتلاءم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة، فسرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع أصبحا يحتمان على الأفراد ضرورة تحسين الكفاءات. [7]

5.3 سيادة المهارات والتعلم: إن تعميم أنظمة المعلومات في غالب المنظمات الحديثة جعل من المهارات والقدرات المتعلقة باختيار والاستخدام الفعال للمعلومات شيء أكثر من ضروري، والمعرفة الضمنية في شكل مهارات معالجة المعرفة المرمزة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. حيث أصبح الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شيء مكمل ومترابط مع الاستثمار في تنمية المهارات البشرية. [8]

6.3 تنامي شبكات المعرفة: لعمليتي نشر واستخدام المعرفة أهمية كبيرة في اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت قدرة المنظمات على النجاح والاستمرار مرهونة بقدرتها على الولوج إلى شبكات المعرفة المحلية والعالمية، واستيعابها واستغلالها على أكفئ وجه. [9]

4. دعائم اقتصاد المعرفة:

الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة في بناءه، يجب أن يعتمد على أسس ومقومات تساعده على الإنتاج الاستمرارية، وتتمثل أهمُ المقومات فيما يلي:

1.4 مجتمع المعرفة بكل مستوياته: إن أهم العناصر التي تؤسس لاقتصاد يعتمدُ على المعرفةِ هوُ وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة . وفي المجتمع المعرفي يكونُ كل أفراد المجتمع ذو قدرٍ من المعرفة. وليستِ المعرفةُ حصرا على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع، بل المطلوب أن يكون المزارع وعامل الصيد وعامل المصنع لديهم من المعرفة ما تؤهلهم للتعامل مع التقنية ويستخدمونها في مجال عملهم .فالشعار في اقتصادِ المعرفة أنّ المعرفة للجميع. [10]

2.4 التعليم: المدرسة والجامعة كيانٌ رئيسٌ في مجتمعٍ يعتمدُ المعرفة أساسا لاقتصاده .فالمدرسة والجامعة يجب أن تُخرّجَ أُناساً يفكرون ويبدعون وأحرار في تفكيرهم . وبالتالي من الضروري أن يحظى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث الإنفاق والسياسات المستندة على استراتيجيات واضحة [11].

3.4 البحث والتطوير: لا بد من وجود كياناتٌ تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات. فوجود مراكز البحث الأصيلة التي تتواصل مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمةٍ وقوانينٍ للإبداع والابتكار تُشجع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي على ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنيةٍ تساهم في العملية الإنتاجية ورُقي المجتمع معرفياً من الضروريات في هذا العصر. كما أن وجودَ شبكاتٍ لتواصُل مراكز الإبداع والبحث والمعرفة ضرورةٌ أيضا. والصناعة تحتاج أن تكون شريكا رئيسيا في عملية الإبداع والاختراعات في الجامعة والبحث. والصناعة والجامعة بحاجة لان تكون لهما علاقة مع محيطهما والمشاركة في تنميته المعرفية . وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز البحوث التطبيقية والحاضنات العلمية. [12]

إن تطور المعرفة السريع يتطلب التدريب مدى الحياة، كما يتطلب مستوى علمياً وتكنولوجياً للعمالة أعلى من السابق والحاجة لاكتساب ملكة التعليم أصبحت حاجة ماسة للعاملين حيث تدل الدراسات على ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة المختصة في التعامل مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، ومع المعرفة بشكل عام وانخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة، وهذا سيؤثر في هيكلية سوق العمل.

II. حتمية مواكبة مؤسسات التعليم العالي لاقتصاد المعرفة

لقد نمت مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المتقدمة منها والنامية بشكل لا يستهان به، ورغم ما خططت له من سياسات لتحسين التعليم العالي وجودته إلاَّ أنَّ قضية الجودة النوعية لم تحقق بعد في العديد من الدول خاصة العربية، وهذا ما يجسده اكتظاظ بع هذه المؤسسات بالطلبة وقدم المناهج التعليمية وغياب التعليم التعاوني وحل المشكلات بطريقة إبداعية وإنتاج طلبة ذوي معرفة ومهارة محدودة.

لذا وجب إعادة النظر في التعليم العالي بداية من إزالة المركزية والاستقلالية والمشاركة الفعالة للأطراف المحلية المعنية بالعملية التعليمية، والالتزام بالتخطيط طويل الأمد الذي يعتمد على التحليلات الدقيقة والتنبؤية والانطلاق من فهم المجتمع القائم على المعرفة، مع توافر تقنيات متطورة تقدم للطلبة تدريبا مميزا وفائقا بهدف تطويرهم مهنيا ، وهكذا تصبح العملية التعليمية أكثر فعالية وجدوى في تكلفتها، وقد استجابت بع مؤسسات التعليم العالي للتحدي المتمثل في تخريج طلبة متميزين يمكنهم أن يكونوا محل منافسة في سوق العمل، وذلك من خلال:

- إعادة توجيه المنهج والبيئة التعليمية بما يتناسب مع قدرات الطالب واحتياجاته؛
- استثمارات متلاحقة في مجال تقنيات الأقراص المدمجة التفاعلية وشبكات الحاسوب؛
- دراسات حالة وإدارة مشروعات التطوير والتدريب لتنمية الموارد البشرية؛
- التدريب والتعليم المستمر بما يتيح إعطاء الكفاءة المهنية بعدا جديدا.

1. مميزات مواكبة مؤسسات التعليم العالي لعصر المعرفة:

يمكن الحكم على أنَّ أداء مؤسسات التعليم العالي مواكب لعصر المعرفة تحت مجموعة من المساغات تتمثل في: [13]

- **جودة التعليم العالي** :وهذه الجودة لا يجب أن تتوقف على مسألة التوافر فقط، بل على الجدارة العلمية والاستحقاق والمرونة وإتاحة الفرص للطلبة للتحرك الأفقي والرأسي من أجل تعزيز قدراتهم؛
- **التمويل المستديم** :حيث هناك عدم توافق بين الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي وبين تزايد التحاق الطلبة لمؤسسات التعليم العالي، لذا يجب دراسة إصلاحات تمويل التعليم العالي، وهذا يقع على عاتق الدولة بوجه الخصوص، كون معظم

هذه المؤسسات تديرها الحكومات ويمولها القطاع العام، رغم ذلك فإنَّ الدولة في ظل عصر المعرفة واستخدام التقنية الفائقة، لا تقدر على هذا التمويل كله، وهذا يوجب على هذه المؤسسات أن تبحث على مصادر تمويلية أخرى؛

- **التكامل ونشر المعرفة** :لقد نجحت بعض مؤسسات التعليم العالي (الأمريكية مثلا) في جمعها بين التعليم العالي والدراسات والبحوث فصارت مراكز للتميز البحثي، وهذا ما عزز أبحاث الدراسات العليا وتمويلها وتقديم أطروحات دكتوراه وما تأتى منها من قوة خلق المعرفة الجديدة ونقلها إلى الطلبة والمجتمع من خلال التعليم الموسع مدى الحياة، وتعاقد مراكز البحوث والتطوير مع وسائل الإنتاج.

2. أسباب ضعف التعليم العالي في الوطن العربي:

يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية إلى ضعف الطرائق والمناهج التعليمية المتبعة من هذه الدول، وهذا يعود على عدة أسباب منها: [14]

- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات والتي تتوافق وبيئة التعليم العالي القديمة لا الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماتها المعرفة والتي مصدرها المورد البشري.
- التخطيط والتنظيم غير السليم للبرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي وإدارة عملية إعداد البرامج لأشخاص تنقصهم المعرفة أو مواكبتهم للتطور المعرفي في التخصص.
- النقل الحرفي للمقررات وبرامج المواد من مقررات بع الدول المتطورة أحيانا والتي لا تتوافق مع البيئة التعليمية العربية الحالية لأنها تحتاج إلى متطلبات خاصة.
- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي إذ إن ضعف أو قصر المناهج في التعليم الثانوي والتي أثر بشكل مباشر على الطرائق التعليمية في التعليم الجامعي.
- ارتفاع عدد الطلبة وسياسات القبول للو زارة على الكم لا الجودة والمشكلة تنطلق أساس من إعداد الناجحين من المرحلة الثانوية مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات ومع ضعف المناهج المتبعة وضعف الطالب على السواء أدى بالإدارات على مستوى الوزارة والجامعات نزولا للقسم العلمي بالتركيز بكم الخرجين على حساب جودتهم ومع مرور الوقت أثر هذا على المناهج و المقررات الدراسية مما جعل فيها نوع من التساهل و التقصير من طرف الأساتذة و الإدارة من أجل زيادة عدد الناجحين مثل أكثر من دور امتحاني ودرجة القرار الممنوح والتحميل والاستثناءات الأخرى.
- ضعف مستوى بعض الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية ويعد من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة .
- ضعف مستوى الطالب المقبول في الجامعة إذ يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج والطرائق التعليمية المتبعة، فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهورت هذه المناهج وأصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج ، هذا من أجل رفع مستوى النجاح.
- غياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الوزارة .
- عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتعبة للتطورات التقنية الحالية تؤدي إلى أن البرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي لا تتوافق والتقنيات المعلوماتية الحديثة. وعدم التوافق ومسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المعلوماتية يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج التعليمية المتبعة.
- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي لبع التخصصات إذ تعمل الدول الغربية على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي ، على خلاف الدول العربية ومنها العراق فهناك شرخ كبير بن المناهج التعليمية والطرق

الأكاديمية التعليمية في الجامعات والواقع المؤسساتي وهذا بالطبع يودي إلى إضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لان الجامعات هي التي تعد وتؤهل المورد البشري الذي يعمل مباشرة في مختلف المؤسسات على مستوى البلد.

- صعوبة مجاراة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي والذي يلاحظ من خلال الساعات المخصصة للتدريب العملي.
- اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- تسود طريقة المحاضرة أنشطة التعليم والتعلم في الجامعة تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث ، أما استخدام الأساليب المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والنقاش الاستقصائي والطرق المعززة للعمل التعاوني مثل عمل المجموعات والمشروعات فنادرة الاستخدام.
- شح فرص التطبيق العملي والتدريب الميداني التي تتوفر إلى حد ما في أجهزة ومرافق الدولة فقط.
- بطء تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة.

III. واقع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ظل التنافس المعرفي

بلغ عدد المؤسسات الجامعية سنة 2007 حوالي 60 مؤسسة جامعية تضم 700 ألف طالب، ومع سنة 2008 وصل عدد المؤسسات الجامعية إلى 62 مؤسسة جامعية (جامعات، ومراكز جامعية، ومدارس وطنية عليا) وبلغ عدد الطلبة رقما يضاهي المليون ونصف المليون طالب، مع وجود أكثر من 30 ألف أستاذ جامعي لتأطير الطلبة وأكثر من مليون مقعد بيداغوجي وأكثر من 250 إقامة جامعية. وفي سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الجامعية 106 مؤسسة جامعية (05 ملاحق جامعية، 10 مراكز جامعية، 11 مدرسة عليا للأساتذة، 12 مدرسة تحضرية، 20 مدرسة وطنية عليا، 48 جامعة)، حيث بلغ عدد الطلبة 1.5 مليون طالب (60 % إناث) وبلغ عدد الأساتذة أكثر من 54 ألف أستاذ. [15]

وآخر إحصائية لعدد الجامعات بالجزائر حسب موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2024، وجود 54 جامعة و 09 مراكز جامعية و 37 مدرسة وطنية عليا و 12 مدرسة عليا للأساتذة أي بمجموع 112 مؤسسة جامعية، وجود أكثر من 1.5 مليون طالب مسجلين للعام الدراسي 2023-2024، وأكثر من 69 ألف أستاذ جامعي. [16]

إن أهدف التعليم العالي حسب ميثاق التعليم العالي، تتلخص في التعليم والتكوين، والقضاء على الجهل والأمية، والاستجابة لاحتياجات الجزائر التنموية، والاستجابة للأعداد المتزايدة من الجزائريين والجزائريات المقبلين على الجامعة بيد أن هذه الأهداف تضعنا أمام تساؤل عن دور الجامعة التقليدي ودورها الجديد؟ فدورها التقليدي هو توفير المعرفة، لكن مع تزايد عدد الطلاب، ومع تطور المجتمع الجزائري من 1962 إلى يومنا هذا والتحولات الكبرى التي حصلت ولا تزال تحصل في مختلف الأصعدة ثقافيا واجتماعيا واقتصادي وتنموي وتكنولوجيا تستدعي تحولا في الجامعة وفي دورها، والانتقال من الدور التقليدي المتمثل في توفير المعرفة إلى الدور الاستراتيجي الجديد في إنتاجها.

1. دور التعليم العالي في الجزائر:

يتمثل دور مؤسسات التعليم العالي بالجزائر فيما يلي:

1.1 دور الجامعة في توفير المعرفة: وهذا ما يعرف بالدور التقليدي للجامعة، ويتمثل في تحقيق الأهداف التالية: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. غير أن هذه الأهداف فارغة من محتواها المعرفي، فقد اكتفت الجامعة بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرج ليحصل على شهادة ووظيفة. فدور الجامعة الجزائرية لا يزال متدنيا من حيث النوعية والكيفية، والتعليم فيها أقل مستوى مما أنجزه التعليم العالي مثلا في كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وبقية بلدان شرق آسيا التي بدأ نموها بعدنا، ولكن الفارق بينها أي بلدان شرق أسيا وبيننا كبير جدا، هذا على مستوى البلاد النامية. [17]

أما إذا أردنا مقارنة واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية بأوروبا الغربية أو البلدان الصناعية عموما فليس هناك وجه للمقارنة خاصة من النواحي الكمية والنوعية، وإنجازات البحث العلمي والاختراع والاكتشاف؛ أي إنتاج المعرفة عموما.

2.1 دور الجامعة في انتاج المعرفة: أو ما يعرف بالدور الاستراتيجي الجديد للجامعة، فإنتاج المعرفة هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر. [18]

ولهذا نتساءل: ما هو حال إنتاج المعرفة في جامعاتنا في المجالات العلمية والتقنية، والأدبية والإنسانية والاجتماعية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ وفي تلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحول جامعاتنا إلى جامعات منتجة للمعرفة.

وقد نتساءل عن كيفية قياس إنتاج المعرفة في الجامعات عموما وفي جامعاتنا بوجه خاص؟ فهناك صعوبة في الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مخرجات أنشطة البحث العلمي في جامعاتنا وفي العالم العربي عموما .غير أنه يمكن بشكل عام قياس مخرجات البحث العلمي من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات .وذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى أن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم فيما يتعلق ببع بلدان العالم أو فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي و عدد براءات الاختراع فضلا عن عدد الكتب المنشورة ، إلى أن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصا وبالعالم العربي عموما . وأن هناك فقرا شديدا في إنتاج الكتب

في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان. وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية.

ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي إلا أنها لا تعُّبر بحد ذاتها عن النشاط ألابتكاري . ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من دخول مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الإنسانية مما يشير إلى ضعف إنتاج المعرفة ومن ثم يعد إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة مسألة جوهرية لأمننا الاستراتيجي. [19]

2. إصلاح مراكز انتاج المعرفة "الجامعات":

ويتم ذلك وفق خطوات وبمساهمة أطراف نذكرهم كالتالي:

1.2 تغيير الرؤية: من خلال ضرورة اعتبار إنتاج المعرفة مجالا أو ميدانا حيوي مهما لتطوير وإصلاح التعليم عموما والتعليم العالي بوجه خاص .وهذا بدوره يستدعي اعتبار البحث العلمي يشكل مجالا أو ميدانا مهما في جهود تطوير التعليم، فهو يغذي حركة التعليم أولا بالمعلومات والحقائق، و يهيئ ثانيا الظروف والمعطيات للبدء في حركة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، و مراكز البحث العلمي .وما لم يتوجه التعليم العالي إلى وظيفة إنتاج المعرفة ، فسيظل تعليما قاصرا لا قيمة له في دفع حركة التنمية الوطنية إلى أفق عالمي. [20]

2.2 تحديد أطراف عملية الإصلاح: وتتمثل أطراف عملية إصلاح الجامعة في : الإدارة؛ الأستاذ؛ والطالب.

1.2.2 الإدارة: وتشمل الإدارة السياسية، والوزارة، وإدارة الجامعة، ومراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي والمرحلي والوطني والمحلي . ويقوم دور الإدارة في إنتاج المعرفة على : وضع الإستراتيجية، التخطيط، التوجيه، التمويل، المراقبة، الاستثمار وفي هذا السياق فقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 منظومة التعليم العالي العربية ورأى أنها تتصف بما يلي: [21]

- عدم وضوح الرؤي وغياب سياسات عربية واضحة تحكم العملية التعليمية.
- عدم استقلال الجامعات ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة المتقلبة المزاج.
- التكدس المخيف لأعداد الملتحقين بالجامعات.
- انخفاض الإنفاق والتوسع الكمي على حساب النوعية والجودة.
- قلة الإنفاق على التعليم العالي.
- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته.

– المكتبات في جامعات كثيرة دون المستوى المطلوب.

– المعامل والمختبرات أصبحت قديمة ولا تتسع الأعداد المتزايدة من الطلبة.

– أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية يعانون من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، ناهيك عن البحث.

2.2.2 الأستاذ "الهيئة العلمية": توجد مجوعة من العوائق التي ت ا وجه الهيئة العلمية نوجزها فيما يلي: [22]

– من شروط ازدهار البحث العلمي في أي مجتمع توافر بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم.

– ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة المشجعة للإبداع خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها فيفقد الناس الثقة في قدراتهم على الفعل والمبادرة الحرة.

– وإذا رجعنا إلى القوانين المنظمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، نجد أن معظمها يتضمن لوائح ونظما تحد من استقلال تلك المؤسسات وتضعها في علاقة تبعية مباشرة للنظم السياسية الحاكمة.

– ويترتب على ذلك تقليص الحريت الأكاديمية، وتشجيع الأساتذة على الابتعاد عن الإبداع أو التجديد الذي قد يؤدي إلى إثارة قضاي خلافية أو قد يثير مشكلات سياسية وتكون النتيجة أن تقتل روح الإبداع في الباحثين.

– ويبقى التميز موجودا وهناك مجموعة من الباحثين الممتازين في جامعاتنا إلا أن تميزهم هذا يكون نتيجة مجهودات فردية وظروف شخصية وليس بسبب وجود دعم مؤسسي، وهو ومن ثم لا يؤسس تيارا أو اتجاها.

– ويؤثر مناخ الحرية كذلك في مدى وصول المنشورات العلمية والأدبية والفنية إلى الأساتذة، وصعوبة الاتصال بقواعد المعلومات الموجود في مراكز البحث وبنوك المعلومات. ويواجه الناشرون صعوبة بالغة في توزيع الكتب والدوريات الصادرة من بلد عربي ما في بقية الدول العربية لأسباب عديدة.

وفيما يلي تجدر بنا الإشارة إلى ما يجب تحقيقه من أجل الأستاذ (الباحث):

– تشجيع روح المبادرة والمنافسة يعزز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع، كما أنه لابد من التفهم بأن أنشطة البحث والتطوير الجادة هي بطبيعتها طويلة المدى وتدعم القدرات الحقيقية للتنمية في المجتمع.

– إن ثقافة البحث والتطوير تنشأ وتتطور في وجود بنية اجتماعية تثمن وتقدر مبدأ التجربة والخطأ، وتدرك بعمق قيمة النجاح والعائد الذي يترتب عليه. ولهذا نحتاج إلى تدريب الأستاذ على التعود على البحث، وعلى اعتباره أمرا ضروري له باعتباره أستاذا.

– توفير الحوافز طويلة الأجل للباحثين، بما في ذلك من تهيئة تقدم وظيفي مضمون للباحثين، بالإضافة إلى عائد مج ز للاكتشافات العلمية المتميزة، والدراسات الجادة، وتوفير راتب مريح يصرف الباحث (الأستاذ) عن اللجوء إلى طرق أخرى لتحصيل معاشه مما يصرفه عن أداء دوره الأكاديمي والعلمي.

– يقع على الدولة مسؤوليات دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير، وذلك من خلال تشريعات ضريبية تفضيلية، وإعطاء حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة، والتطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الاقتصادية للإنجازات المميزة لتطبيقات نتائج البحث والتطوير، ودعم وتشجيع الاستثمار عالي المخاطر عن طريق توفير تمويل وتسهيلات ائتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة

3.2.2 الطالب: يمثل الطالب طرفا مهما في عملية إصلاح الجامعة والانتقال بها من دورها التقليدي إلى دورها الاستراتيجي الجديد، وهو في ذلك يقوم بدورين؛ أحدهما يكون فيه محلا للعناية من قبل الإدارة والهيئة العلمية، وثانيهما يكون مؤثرا ومؤدي لدور المساهم في عملية التحول.

فمن واجب الجامعة اتجاه الطالب أن تدرجه في مشروع إنتاج المعرفة وذلك من خلال: [23]

- انتقاء الطالب واختياره.
- توجيهه إلى التخصص المناسب لقدراته التحصيلية.
- تمكينه من أن يتمتع بحرية أكبر في اختيار مجال تكوين وبمرونة أكثر في الانتقال وتغيير المسارات التكوينية.
- توفير مناهج التعليم المتجددة والمواكبة لتطورات العملية التعليمية لعصرنا.
- تدريبه على الاحتراف في البحث العلمي عموما، وفي ميدان تخصصه بشكل أساس.
- تعليمه المشاركة الاجتماعية من خلال تخصصه العلمي.
- إتاحة التجهيزات والأدوات اللازمة لتشجيع وتعزيز القدرات والهوايات في إطار، وخارج إطار، النظام التعليمي مطلب حيوي لإحياء وتعزيز ثقافة وروح البحث والتطوير.
- تفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث والتطوير وتقوية العزيمة والمثابرة والإصرار على النجاح.

أما من جهة الطالب فعليه أن يقتنع أيضا بأنه شريك رئيسي في المنظومة التي تؤمّن تكوينه وتحدد مستقبله. وأن يتحمل مسؤولية أكبر في اختيار مستقبله المهني عبر ثقافة بعث المشاريع.

الخاتمة:

إنَّ مهمة التعليم العالي الأساسية في اقتصاد المعرفة تنحصر في تأهيل القوى البشرية العليا، لكي تمارس هذه الأخيرة البحث العلمي وتنتج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظم وتدير المجتمع والدولة سياسيا واقتصادي، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية، نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تطوير نظام التعليم العالي لكي يتوافق مع متطلبات الإقتصاد المبني على المعرفة باعتباره المكون الأساسي للبنية التحتية المصممة لمواجهة احتياجات الإقتصاد المبني على المعرفة.
- ✓ تبني برامج نشر المعرفة والعلوم بما في ذلك دعم التعاون بين الحكومة والجامعة ومؤسسات الأعمال ونشر التقنيات الجديدة بين أكبر عدد من القطاعات والشركات وتسهيل عمليات تنمية البنى المعلوماتية.
- ✓ دعم موارد التمويل لمؤسسات التعليم العالي ونشر تكنولوجيا المعلومات بها لكي تتمكن من تقديم الخدمات المأمولة منها في ظل الإقتصاد الجديد.
- ✓ العمل على حل المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي ومنحها مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرار بعيدا عن الضغوط السياسية والبيروقراطية على نظم التعليم.
- ✓ العمل على الارتقاء بنوعية الأساتذة في شتى مراحل التعليم، وذلك بتزويدهم بالدورات التدريبية المناسبة ذات المحتوى المرتفع ودعم برامج التعلم مدى الحياة لديهم لكي يتمكنوا من تقديم مستويات الخدمة التعليمية المطلوبة منهم في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة.
- ✓ تطوير مناهج البحث العلمي و تجديدها، من خلال إعادة النظر في المحتوى العلمي وتبني إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في عملية التدريس، و كذا تحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة.

- ✓ من الضروري ربط السياسة التعليمية للبلد باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية من خلال إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات.
- ✓ تبني إطار فكري منظم هدفه تحقيق جودة تعليمية شاملة ونشر هذه الفلسفة في: المجتمع والبيئة الخارجية، منظمات المعلمين، الإدارات التعليمية المركزية والمحلية، المدرسة أو الجامعة.

الإحالات والهوامش:

[1] سمير مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر "الواقع ومتطلبات التحول"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 87.

[2] علي مكيد، فاطمة يحياوي، واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أفريل 2014، ص 10.

[3] نفس المرجع السابق، ص 10.

[4] حسن مظفر، **مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت**، مركز البحوث، سوريا، 2006، ص 329.

[5] عبد الخالق فاروق، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي "مشكلاته وأفق تطوره"**، مكتب شؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 20.

[6] جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

[7] المرجع نفسه، ص 21.

[8] سمير مسعي، مرجع سابق، ص 97.

[9] سمير مسعي، مرجع سابق، ص 97.

[10] جاسم محمد جرجيس، **قطاع المعلومات في الوطن العربي: تحديات المستقبل**، وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات، تونس، أيام 18-21 جانفي 1989، تونس، منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، العدد 01، 1991، ص 280.

[11] نفس المرجع السابق، ص 289.

[12] أحمد عارف ملحم، **الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة**، عن الموقع: https://drive.google.com/file/d/0B8Xr4kAh2arAb0l2Vzk0cEV1UXM/edit?resourcekey=0-XCpuwYrCOL0y0ISn8R1kmg أطلع عليه: 20-12-2024 على: 08:00.

[13] مداح لخضر، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة المركز الجامعي بالمدية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007 ، ص 74.

[14] علي مكيد، فاطمة يحياوي، مرجع سابق، ص ص 15-17.

[15] مطبوعة عن المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن الموقع: https://www.univ-ouargla.dz/MESRS/enseignement_sup_en_dz_ar.pdf أطلع عليه: 20-12-2024 على الساعة 08:50.

[16] عن موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الرابط: https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/ اطلع عليه 20-12-2024 على 09:00.

[17] علي مكيد، فاطمة يحياوي، مرجع سابق، ص 18.

[18] نفس المرجع السابق، ص 19.

[19] المرجع السابق نفسه، ص 20.

[20] نفس المرجع السابق، ص 20.

[21] نفس المرجع السابق الذكر، ص 21.

[22] نفس المرجع، ص 22.

[23] علي مكيد، فاطمة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المراجع:

1. سمير مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر "الواقع ومتطلبات التحول"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
2. علي مكيد، فاطمة يحياوي، **واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أفريل 2014.
3. حسن مظفر، **مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت**، مركز البحوث، سوريا، 2006.
4. عبد الخالق فاروق، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي "مشكلاته وأفق تطوره"**، مكتب شؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
5. جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6. جاسم محمد جرجيس، **قطاع المعلومات في الوطن العربي: تحديات المستقبل**، وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات، تونس، أيام 18-21 جانفي 1989، تونس، منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، العدد 01، 1991.
7. أحمد عارف ملحم، **الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة**، عن الموقع:
https://drive.google.com/file/d/0B8Xr4kAh2arAb0l2Vzk0cEV1UXM/edit?resourcekey=0-XCpuwYrCOL0y0ISn8R1kmg أطلع عليه: 20-12-2024 على: 08:00.
8. مداح لخضر، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة المركز الجامعي بالمدية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2007/2008.
9. مطبوعة عن المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن الموقع:
https://www.univ-ouargla.dz/MESRS/enseignement_sup_en_dz_ar.pdf أطلع عليه: 20-12-2024 على الساعة 08:09.